



# للقوة في ظل الأزمة الاقتصادية

البلاد التي تن تحت عبء الديون (إيطاليا، إسبانيا، اليونان، وربما قريباً فرنسا)، ويجب العمل على إقناع بعض الدول الأخرى بالانضمام إليهم لتنفيذ هذا العقد الجديد، لمنع التفرّد الألماني بقرار أوروبا الاقتصادية.

لقد أن الأوان لكل من طبقة هامش المجتمع، وأهل الطبقة الوسطى المهدين بالانهيار، والشباب الذين أتموا دراستهم وليست لديهم وظيفة، وكبار السن الذين تعرضت معاشاتهم للخسب؛ أن الأوان لكل هؤلاء الذين واجهتهم سياسة التقشف الألمانية، أن يتعاونوا، ويجاهدوا من أسفل تطلّعاً إلى اتحاد يلتزم بأسس سياسية وديمقراطية اجتماعية، لأنّ هذا وحده هو السبيل لمواجهة أسباب كارثة الأحوال المالية، وقيام ربيع أوروبي.

في تقديرنا، قدم الكاتب قراءة واقعية لما تشهده أوروبا في الوقت الراهن، والأزمة الكبيرة التي تعيشها الدول الأوروبية بعد أزمة اليورو. طرح الإشكالية في المقدمة، ثم بدأ يشرح أسباب الأزمة في مباحث الكتاب، لينتهي في الختام إلى تقديم رؤية لكيفية خروج الاتحاد الأوروبي من هذا المأزق، الأمر الذي يظهر مدى التناسق المنهجي في مقاربة هذه المسألة.

لكننا نرى أنّه من المفيد للقارئ لو قدم الكاتب بعض الشروحات في الهوامش لبعض المصطلحات الاقتصادية، أو بعض الأشخاص، أو بعض الحوادث. على سبيل المثال، في الصفحة ٢٤ يورد عبارة «نظام سعر الصرف الثابت»، وفي الصفحة ٢٥ يتحدث عن إفلاس بنك ليمان براذر. ألم يكن من المفيد لو شرح معنى نظام سعر الصرف الثابت، ليتسنى للقارئ غير المختص في الشؤون الاقتصادية فهم هذه العبارة. أو ليس من الأفضل أيضاً لو شرح بعدة أسطر عن بنك ليمان براذر وسبب إفلاسه.

الكتاب: أوروبا الألمانية: طبيعة جديدة للقوة في ظل الأزمة الاقتصادية  
المؤلف: أولريش بك،  
الترجم: د. محسن الدمرداش  
الناشر: منشورات الجمل، بيروت- بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٥،  
الصفحات: ١١٩ صفحة.

● عمر كايد: كاتب لبناني

«الأمير»: «هل الأفضل أن يحبك الناس أو يخشوك؟» وتقول الإجابة إنّ على نفسك أن تصبو إلى كلتا الحالتين؛ لكن بما أنّ رفض كلتا الحالتين عليك عسير، فأنت يخشاك الناس أفضل من أن يحبوك، طالما ليس بالإمكان سوى واحدة فقط من كلتا الحالتين». وقد اتخذت أنجيلا ميركل هذا المبدأ بمعنى أوسع، حيث سعت إلى أن يحبها أهل الوطن ويخشاهم الأجنبي. فللمكيافيلية أربع تركيبات: ربط أرثوذكسي الحكومة الوطنية وهندسة تصميم أوروبا، وفن التردد بوصفه استراتيجية تنظيم، وألوية الأهلية الانتخابية، وكذلك الحضارة الألمانية الراسخة، يتمثل جميعها في تكاتف لبناء قوة أوروبا الألمانية. لكن وبحسب المعطيات الحالية لم تؤد هذه السياسة الميركيافيلية التقشفية إلا إلى مزيد من التأزم، حيث اتسعت أزمة الديون لتهدد إسبانيا وإيطاليا، وربما فرنسا بعد سنين. وقد ازداد الفقراء فقراً، وأصبحت الطبقة المتوسطة مهددة بالانحسار.

في المبحث الثالث يؤكد الكاتب متأثراً بجان جاك روسو أنّه لا بد من عقد اجتماعي جديد، للخروج من الأزمة. القاعدة الأساسية التي يجب الانطلاق منها، هي أن تزايد حرية الأوروبيين وأمنهم الاجتماعي، وارتفاع منسوب الديمقراطية، لا يكون إلا بازدياد تمسك كل منهم بهوية بلده الأوروبية. وعلى هذا المبدأ يُشدد عدد من أهم الباحثين الأوروبيين، وفي مقدمتهم المستشار الألماني السابق هلموت شميت، وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس، والروائية والمثلة الألمانية- النمساوية زنتا برجر، والرئيس الثامن للمفوضية الأوروبية جاك ديلور، والرئيس الألماني السابق ريتشارد فايتسرك، والروائي المجري الحاصل على جائزة نوبل عام ٢٠٠٢ إمري كريتيشي. فنمو الديمقراطية والحرية يبدأ - برأي هؤلاء- من أسفل، فليس هناك «شعب أوروبي»، بل أوروبا الأفراد الذين سوف يصبحون ذوي سيادة بالديمقراطية الأوروبية، ويطالبون بالدخول في عام حرية الإرادة الأوروبية. ولا يجوز أن تكون لدى الجيل الجديد وصفوة المثقفين وحدهم إمكانية التحدث عن بلد أو منطقة في أوروبا، بل يتحدث عنها أيضاً الموظفون والعاملون.

لكن السؤال هو من سيقوم بتنفيذ العقد الاجتماعي الجديد؟ يقترح أولريش بك تشكيل حكومات شعبية لديها الاستعداد والقدرة على القيام بدور طليعي، وتستطيع أن تسترد موقع القوة الوطني والمكانة في أوروبا والعالم. ويرأيه، يجب عقد هذا التحالف بين

وإذا أردنا أن يكون لدينا اتحاد صالح، يتحتم علينا قبول نقل السلطة المالية من الحكومات الوطنية إلى منشأة حكومية أوروبية». لأنّ انهيار الاتحاد سيؤثر سلباً على جميع أعضائه، وربما على العالم بأسره، فانهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى عوثة الرأسمالية، ما انعكس بتداعيات خطيرة على الكثير من المجتمعات بعد الأزمة المالية. لهذا ووفق منطق المخاطرة ينبغي على قادة الاتحاد الأوروبي أن يجتمعوا للبحث عن إمكانيات جديدة.

ينتقل أولريش بك بعدها للتحدث عمّا يسميه «منطق تهديد المخاطرة» عوضاً عن «منطق تهديد الحرب». فمنطق الحرب يركز على التسليح، ورد الأعداء، أو الاستسلام لهم، ويؤدي بالنتيجة إلى تضرر الجميع، كما يجري الآن في سوريا، أو في العداء المتواصل منذ عقود بين إيران وإسرائيل. أما منطق تهديد المخاطرة، فيرتكز على التعاون لمنع وقوع الكارثة على الجميع، ويؤدي إلى القضاء على نظرة العداء للآخر. فمنطق المخاطرة يفتح أفقاً أخلاقياً، تستطيع الحضارات والدول من خلاله أن تتقدم، محولة التناقضات إلى تعدد. ففي حالة المخاطرة يصح المنطق المضاد: ليس غلق الحدود، والتحصين وراء العدو الوهمي ونظام التسليح المتقدم؛ بل التعاون والتفاهم على الحدود، وشمول الآخرين وطنياً ودينياً...

في الجزأين الثاني والثالث من هذا الفصل يتحدث الكاتب عن الطبيعة الجديدة للقوة في أوروبا، وكيف استندت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل إلى نظرية مكيافيلي في السلطة، وسبل استغلال الأزمات لبناء وترسيخ معادلات جديدة. يرى أولريش بك أنّ ميركل هي الملكة غير المتوجة لأوروبا بأسرها. أما مصدر سلطتها وقوتها فيعود إلى ميل المستشار الألمانية إلى اعتماد أهم قوانين مكيافيلي، وهو المماثلة بهدف الترويض (اعتماد سياسة نعم/لا)؛ حيث تضع المواطن الأوروبي والدول الأوروبية أمام خيارين: إما أوروبا بلا يورو، وبالتالي انهيار أوروبا، أو أوروبا ألمانية. فألمانيا أغنى بلاد المجموعة الأوروبية وأقواها اقتصادياً. وفي نطاق الأزمة المالية ترتبط كل البلاد المدينة باستعداد الألمان للتضامن معهم بالقروض الضرورية. ولكي تتضامن برلين، لا بد أن تفرض شروطها، وتحدد مسار المجموعة الأوروبية.

يقول الكاتب: (وهكذا تُثبت ميركل بجلاء أنّها تلميذة نجيبية لأستاذها مكيافيلي الذي تساءل في كتابه





# أوروبا الألمانية: طبيعة جديدة

عمر كايد

يبدأ المؤلف أولريش بك كتابه بتحذير لتوماس مان، في خطاب ألقاه في هامبورج عام ١٩٥٣، من عودة التطوع إلى «أوروبا الألمانية». يحاول أولريش في هذا الكتاب رصد التغيرات التي تشهدها أوروبا الجديدة، والسياسات الخطرة التي اعتمدها ألمانيا لإخضاع الدول الأوروبية الفقيرة، وترسيخ تبعيتها لها. ويُسَلط الضوء على العواقب والتداعيات والتهديدات المنتظرة، ثم يطرح بعض الحلول لإنقاذ أوروبا من الانهيار، أهمها عقد اجتماعي أوروبي جديد، يفضي إلى مزيد من الحرية والأمن الاجتماعي.

العالم، مثل كارثة المفاعل الذري في تشيرنوبل، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وأحداث ١١ سبتمبر، والأزمة المالية، وأزمة اليورو. ولنظرية المخاطرة، التي يقدمها الكاتب، هي نوع جديد من السياسة، يؤدي إلى تغيير أسس المجتمع والسياسة من القواعد القديمة وقيود المؤسسات، لأن المرافق القديمة لا تتناسب ولا تحل المشاكل القائمة. فمجتمع المخاطرة مجتمع ثوري لم يعد الفصل فيه ممكناً بدقة بين الحالة العادية ومثلتها الاستثنائية. فيما يتعلق بالتهديد الذي يطرح تساؤلاً عن حالة اليورو والاتحاد الأوروبي. ويدور الأمر ضمناً كذلك على حالة الاستثناء التي لم تعد منحصرة داخل دولة وطنية منفردة. إننا نواجه الآن حالة استثناء فيما وراء الوطنية. مجتمع المخاطرة يحتم علينا مواجهة المخاطرة الجديدة والتعامل معها بسرعة وحزم.

يقدم أولريش بك اقتراحين كي يتطور الاتحاد الأوروبي، الأول تخطي التاريخ الحربي لحكومات الأوطان، وترويض الأزمات الحالية بنهج التعاون الديمقراطي، والثاني، أن تقوم مجموعة من الخبراء وتتفق على استراتيجية معينة، دون الالتفات إلى معارضة بعض البرلمانات، لأن المعارضة هنا غير مشروعة، فتغليب المصلحة العامة للاتحاد مقدمة على المصلحة الوطنية. يتطلع الكاتب بعيداً، ويتساءل: هل من المعقول أن يكون هناك رئيس أوروبي، وأن يتم اختياره من كل الأوروبيين، وأن يكون ذلك من خلال معركة انتخابية مشتركة وعلنية في كل أوروبا؟ وهل نستطيع أن ندفع الحكومات الوطنية للتنازل عن مراقبة أعمال البنوك في أوروبا كي يكون لها استقلاليتها في اتخاذ القرارات بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب؟ يقول رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي في أحد تقاريره في شهر مايو ٢٠١٢: «الواجب علينا أن نقوم معاً بتحديد طريق اليورو.

وسياسة الاتحاد الأوروبي. فالكاتب يرى أن معظم الدول تُعطي الأولوية للسياسة الداخلية وتخشي الناخبين والإعلام المحلي، وهو ما يجعل حركة الإصلاح للاتحاد الأوروبي بطيئة. على سبيل المثال، قد يُعارض البرلمان الألماني قانوناً يصب في مصلحة الاتحاد، لكنه يضر الاقتصاد الداخلي. وعليه، يدعو الكاتب إلى انتهاج سياسة جديدة أكثر مرونة، يتواءم فيها العام مع الخاص، دون أن تكون الحكومات المحلية معرقة لمشاريع الاتحاد.

هذه الأزمة التي عصفت بالاتحاد الأوروبي لا تقتصر على الشق الاقتصادي، بل هناك أبعاد أخرى ربما أكثر أهمية. فالأزمة - برأيه - أدت إلى تصدع العلاقات بين بلاد شمال وجنوب المجموعة الأوروبية، وازداد الأمر سوءاً عن طريق موجات اللجوء المتزايدة وما تسببت فيه من تكاليف باهظة. فالهاجرون غير الشرعيين يثقلون بشكل أساسي على الدول الضعيفة، كالليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، لأن قانون الحدود المطبق في بلاد المجموعة الأوروبية يلزم البلد التي يتدفق عليها اللاجئين باستضافتهم. ولهذا بدأت بعض الدول تعتمد إلى استخدام القوة ضد المهاجرين غير الشرعيين، وبدأت تظهر موجات من العداة والكراهية للأجانب؛ وهو الأمر الذي بدأ يهدد قيمة أوروبا وصورتها أمام العالم. لهذا يُشدد الكاتب على ضرورة التوصل إلى صيغة اتحاد جديد، لديه القدرة على إيجاد التغيير الجذري ومواجهة التحديات، دون الاضطرار للجوء إلى السياسة العدائية للأجانب واستخدام القوة، ودون أن تسيطر بعض الدول على سياسة ميزانية دول أوروبية أخرى، لأنها قدمت لها الدعم المالي.

في المبحث الثاني يتحدث الكاتب عن التنسيق الجديد للقوة في أوروبا وكيفية ظهور أوروبا الألمانية. فالأزمات والكوارث باتت تتصف بالعمولة وتنعكس على معظم

يوضح الكاتب في المقدمة منهجه الذي اعتمد عليه في مقارنة هذه المسألة، حيث يقول: «يستهدف عملي هذا تحليلاً جديداً للأزمة. آثرت فيه الاعتماد على الأخبار الواردة يومياً عن طريق التلفاز أو على الصفحات الأولى للجرائد، ثم استخراج ما يخص موضوعنا فيها. وتعتمد قراءتي لها على نظرتي في المخاطرة». في الفصل الأول يتحدث عن أزمة اليورو الاقتصادية، والأسباب التي أدت إليها، وتداعياتها الخطرة على الاتحاد الأوروبي. يرى الكاتب أن السبب الأساسي للأزمة هو سياسة التقشف التي كرسها ألمانيا، حيث أفضت إلى تفكك الاتحاد الأوروبي، وحدوث انشقاقات عديدة داخله، وضرب مفهوم الديمقراطية والمشاركة، والتدخل في شؤون الدول الضعيفة. فقد اشترطت ألمانيا مثلاً عام ٢٠١٢ على اليونان أن تعتمد سياسة التقشف لتحصل على الدعم من الضرائب الألمانية. يتساءل الكاتب، ماذا سيحدث لو عارض البرلمان اليوناني هذه الوسيلة المقررة من دول أخرى دون استشارتهم؟ وماذا لو رفض المواطنون الألمان أن تذهب ضرائبهم إلى اليونانيين المفلسين؟.

أما السبب الثاني فهو برأي الكاتب النظرة الاقتصادية العمياء والمؤدية بسلوكها إلى العمى الاجتماعي والسياسي. حيث يبني خبراء الاقتصاد الأوروبيون سياساتهم من خلال عيّنات بعينها، وإن لم تتناسب هذه العيّنات تظهر المشكلة، كما هو الواقع الآن. فخبراء الاقتصاد يناقشون بعض الخيارات لإنقاذ اليورو، منها إبعاد اليونان أو البلاد الأخرى عن اليورو. لكنهم لم يناقشوا التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ستعكس على أوروبا، فيما لو اتخذ القرار، وانهيار الاقتصاد اليوناني.

ينتقل أولريش بك للحديث عن السياسة الداخلية في أوروبا، وفوضوية المفهوم الوطني للسياسة، وما أدت إليه من تناقض بين السياسة الخاصة بالدول،

